

الآراء الأولية "المجموعة العمل من أجل التخلص من الزئبق" ZMWG بشأن نص مشروع الاتفاقية المعد للدورة الثالثة لمفاوضات الزئبق – سبتمبر (أيلول) 2011

مقدمة

ترحب "مجموعة العمل من أجل التخلص من الزئبق" ZMWG بمشروع نص الاتفاقية، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحضيراً للدورة الثالثة لمفاوضات الزئبق INC3. يمثل مشروع النص مجموعة من مواقف الحكومات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهكذا يحتوي النص على العديد من الخيارات والبدائل وأحكام موضوعية بين قوسين. في هذه الوثيقة، تقدم ZMWG توصياتها الأولية بشأن الخيارات والبدائل، التي تشكل الأساس لمزيد من العمل من قبل لجنة التفاوض الدولي، وتحدد مشروع الأحكام الأساسية، التي تيرر الدعم والتعديل والحذف مع تقدم عملية المفاوضات.

العلاقة مع الاتفاقيات الدولية الأخرى (المادة 1 مكرر)

تنص المادة 1 مكرر، الفقرة 1، على أن معاهدة الزئبق لن تؤثر على الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الأخرى. صيغة مماثلة كانت قد اقترحت ورفضت في اتفاقية استوكهولم لأنه، وحسب تفسير القانون الدولي، حين تعالج معاهدتان الموضوع نفسه، ينظر إلى المعاهدة الأخيرة بصورة إيجابية على أنها تعبر عن مقصد المجتمع الدولي، منذ أن يتم التصديق عليها من الأطراف الذين هم على بينة من الاتفاقية الأسبق. في حين يمكن أن ينظر إلى نص الفقرة 1 على أنها محاولة لإنكار هذه القاعدة للتفسير، وقد يشجع اعتماد الصيغة المقترحة تحديات منظمة الصحة العالمية، التي تؤثر على أحكام العرض والتجارة الموجودة في اتفاقية الزئبق. توصي ZMWG برفض النص المقترح للفقرة 1 من المادة 1 مكرر. نلاحظ أنه إذا تم حذف الفقرة 1 وأبقي على الفقرة 2 من المادة 1 مكرر، التي تحتوي على نص مماثل لاتفاقية استوكهولم، مما يشير إلى أن اتفاقية الزئبق وغيرها من الاتفاقيات التجارية والبيئية يدعم بعضها بعضاً.

التموين والتجارة (المواد 3-5)

هناك بديلان مقدمان في الفقرة 3 بشأن التعدين الأولي للزئبق. يمنع الخيار الأول التعدين لأغراض التصدير في فترة تتراوح بين 0 و5 سنوات (تبعاً لاختيار البدائل)، والتخلص التدريجي من تعدين الزئبق في فترة تتراوح بين 3-5 سنوات. يترك الخيار 2 التخلص التدريجي من التعدين لتقدير الطرف المعين، على أساس أن يعتبر هذا الطرف ذلك مجدياً اقتصادياً، ويطلب تعويضاً عن عدم التعدين. ولما كان التعدين الأولي للزئبق هو أقل المصادر تفضيلاً، لأنه يضيف زئبقاً جديداً لمشكلة التلوث العالمية، وهو بحد ذاته مصدراً كبيراً للتلوث بالزئبق، تؤيد ZMWG اعتماد الخيار 1 من المادة 3، مع اعتماد 3 سنوات كحد أقصى للتخلص من التعدين الأولي. يجب إلغاء الخيار 2 من المادة 3 من متابعة أخذه بالاعتبار لاحقاً.

بموجب المادة 4، البديل 2 من الفقرة 2 (ب) تضعف المطالبة بأن تعلن الحكومات موافقتها المسبقة على استيراد الزئبق، والفقرة 4 من شأنها تقويض أحكام التجارة في الاتفاقية من خلال إحالة غير ملائمة إلى اتفاقية بازل. يجب إزالة هذه الأحكام من أخذها بالاعتبار لاحقاً.

تدعم ZMWG الفقرة 2 مكرر لتضمنها الأحكام اللازمة لتنفيذ أحكام التجارة في المعاهدة، والفقرة 3 (ب) التي تطلب أن يكون الزئبق المستعمل في ملغم الأسنان مغلفاً، وذلك للتقليل من احتمالات تحويل غير المشروع لهذا الزئبق كي يستعمل في المناجم الحرفية لتعدين الذهب.

في المادة 5 لا تزال أحكام التجارة مع الدول غير الأطراف في المعاهدة ضعيفة في الوقت الراهن، حيث أن الصادرات لغير الأطراف ليست مقتصرة على الاستعمالات المسموح بها بموجب الاتفاقية، وبالتالي فهي غير ملائمة وأقل صرامة من أحكام التجارة مع الدول الأطراف في الاتفاقية. يكون النهج الأفضل بالنسبة لغير الأطراف في حظر الصادرات إلى غير الأطراف صراحة، ولكن كحد أدنى يجب أن تقتصر أية صادرات على الاستخدام المسموح به بموجب الاتفاقية بعد أن يحصل المصنّع على استثناء، تماماً كما هو مقترح من أجل المنتجات بموجب المادة 6، الخيار 1، البديلة 2، النقطة ج.

المنتجات (المادة 6)

يحظر الخيار 1 (القائمة الإيجابية) إنتاج واستيراد وتصدير المنتجات المضاف إليها الزئبق إلا في حالة الإعفاء للاستخدامات المسموح بها. يستخدم الخيار 2 نهج (مقاربة) القائمة السلبية، مشيراً إلى أنه يحظر عموماً تصنيع منتجات مضاف إليها الزئبق ما لم يكن قد تم الحصول على إعفاء الاستخدامات المسموح بها المدرجة في الاتفاقية.

يقترح الخيار 3 أن تقوم الأطراف بترشيح وتسجيل المنتجات المضاف إليها الزئبق في واحدة من ثلاث فئات هي: (1) المنتجات المحظورة، (1) المنتجات التي تتطلب فترة انتقالية لحظرها، و(3) المنتجات التي تعتبر "ذات استخدام ضروري" نظراً لعدم وجود بدائل مجدية لها.

لا يقدم الخيار 4 أي قائمة للمنتجات التي تخضع للرقابة، ولكنه يوصي بنهج أكثر طوعية للحد من استخدام الزئبق في المنتجات من خلال الحوافز الضريبية لتشجيع البدائل وذلك عن طريق تنظيم بيع الزئبق.

توصي ZMWG باعتماد الخيار 2 كأساس لإجراء مزيد من المفاوضات بسبب نهج القائمة السلبية وتثبيط استخدامات جديدة للزئبق ووضع العبء الأكبر على عدد من الشركات المصنعة وغيرها الراغبة في إطالة أمد استخدامها للزئبق حيث البدائل الخالية من الزئبق متوافرة. يجب إزالة الخيارين 3 و 4 كما هي واردة في الوقت الراهن من أخذها بالاعتبار لمزيد من الدراسة.

لن يؤدي النهج الطوعي للتخلص التدريجي من منتجات الزئبق إلى نتائج ذات معنى، نظراً لكون تجربة الشراكة الانتاجية التي اتبعت هذا النهج خلال الست سنوات الماضية كانت ذات تأثير محدود جداً. في الخيار 3 تفاصيل مهمة غير واضحة أو غير متوفرة، مثل أي منتجات يجب أن تدخل ضمن الفئات ومن يقرر ذلك، وكيفية انتقال المنتجات بين الفئات، وببساطة لا

يمكن القبول أن يتم إرجاء اتخاذ القرارات التي ينبغي أن تستهدف التخلص من المنتجات إلى مؤتمر الأطراف، لأن هذا ما يجب أن تشير إليه الاتفاقية مقدما.

وينبغي أن يتم صقل الخيار 2 من خلال إدخال الفقرة 4 من الخيار 1 وحذف الفقرة 5 من الخيار 2. تحتوي الفقرة 4 من الخيار 1 على النص المقترح لحظر تجارة معدات تستخدم لصنع المنتجات التي يتم التخلص التدريجي منها من أجل ثني الدول غير الأطراف عن صنع هذه المنتجات.

تجعل الفقرة 5 من الخيار 2 (فقرة مكررة مثل الفقرة 6 من الخيار 1)، وحاليا بين قوسين، التخلص التدريجي غير إلزامي وموضوع تنازلات من جانب واحد يخضع لها الأطراف، وبالتالي يشبه الخيار 4 ويجب إزالة هذه الفقرة من الاعتبار لمزيد من الدراسة.

فيما يتعلق بالتجارة، نؤيد اللغة المعتمدة في نص مشروع الورقة التي تتطلب من الأطراف حين التجارة مع غير الأطراف الحصول على إعفاءات الاستخدامات المسموح بها، بحيث تكون التجارة مع غير الأطراف منظمة على الأقل بنفس صرامة التجارة مع الأطراف.

العمليات (المادة 7)

تقترح الفقرة 1 ثلاثة بدائل بشأن إعفاءات الاستخدامات المسموح بها لاستخدام الزئبق في العمليات. الخيار 1 هو نهج القائمة الإيجابية، حيث العمليات المعنية مدرجة في الملحق د، الخيار 2 هو نهج القائمة السلبية، وهذا يعني أنه هناك حظرا عاما على الزئبق في جميع العمليات وبصرف النظر عن العمليات التي تلقى إعفاءات الاستخدامات المسموح بها بموجب المادة 8. يقترح الخيار 3 إدراج العمليات بأنها "محظورة"، "للتخلص التدريجي" و "أساسية"، ولكنه على غرار المقترح المماثل بالنسبة للمنتجات، لا يتم اقتراح أي إجراءات محددة.

تؤيد ZMWG نهج القائمة السلبية للعمليات (الخيار 2)، وتحت الحكومات التي قد يكون عندها تحفظ على نهج القائمة السلبية بالنسبة للمنتجات أن تدعم رغم ذلك هذا النهج بالنسبة للعمليات. هناك عدد قليل من العمليات التي يدخل فيها الزئبق وبالتالي جهلنا أقل حول العمليات التي يمكن أن يشملها نهج القائمة السلبية.

توصي ZMWG برفض الخيار 3 كونه مرنا للغاية ولافتقاره التفاصيل حول ما يمكن أن يشمل ومتى، ونحن لا نعتقد أن هناك حاجة إلى فئة "الاستخدام الضروري"، حيث يمكن معالجة أي قضايا صعبة من خلال عملية الإعفاء المدرجة في المادة 8، ولهذا السبب تعارض ZMWG إعفاء تحت إسم "استخدام مقبول أو جوهري" في المادة 7 (أو في المادة 8 الفقرة 10 للسبب نفسه).

توصي ZMWG بإدراج نص الفقرة 6 التي تحظر تصدير المعدات المستخدمة في عمليات إنتاج المنتجات المضاف إليها الزئبق، لثني الدول غير الأطراف عن استخدام الزئبق في عمليات محظورة بموجب المعاهدة.

إعفاءات الاستخدامات المسموح بها (المادة 8)

يتم تحت الخيار 1 عرض خيارين مع خيارات بديلة مختلفة. وبموجب مجموعة واحدة من البدائل في إطار الخيار 1، حيث تكون مراجعة مؤتمر الأطراف وموافقته مطلوبة قبل منح الاستثناء (الفقرة 1 من البديل 2)، وتكون مدة الإعفاء القصوى 5 سنوات (الفقرة 4 من البديل 2)، وعلى الأطراف التي تسعى لطلب الإعفاء ضرورة توفير معلومات عن مدى توافر بدائل غير زئبقية وعن الخطوات المتخذة للقضاء على استخدام الزئبق في أقرب وقت ممكن (الفقرتان 5 و7).

يدعو الخيار 2 إلى إنشاء عملية إعفاء مفتوحة، بما يتيح للأطراف القدرة على أن تعلن من جانب واحد إعفاءات لمدة غير محدودة إلى حين تقديم إخطار، وإخضاع التخلص التدريجي من الزئبق لشرط تقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا. وحكم آخر من الخيار 2 يتعلق بتأخير ولايات التخلص التدريجي لعشر سنوات بالنسبة لجميع البلدان النامية.

توصي ZMWG بإزالة الخيار 2 من الاعتبار لمزيد من الدراسة باعتباره كثير الانفتاح مما يؤدي إلى إعفاءات من السهل جدا الحصول عليها لفترة طويلة جدا من الزمن.

ضمن الخيار 1، توصي ZMWG باعتماد عناصر الخيار 1 التي تنص على نظر مؤتمر الأطراف وموافقته (الفقرة 2 من البديل 2) وتتطلب من الأطراف القيام بتقديم تبيانات ذات مغزى إلى مؤتمر الأطراف لإظهار أن هذا الإعفاء مناسب (بين قوسين في نص الفقرتين 5 و7)، والحد من مدة الإعفاء لفترة معقولة من الوقت (الفقرة 4 من البديل 2)، ويعطي للمؤتمر سلطة وضع حد الإعفاءات عند وجود بدائل خالية من الزئبق متوافرة عالميا (الفقرة 9 من البديل 2).

تعدين الذهب بواسطة الحرفيين على نطاق صغير (المادة 9 – ASGM)

يمكن الاطلاع على نص مشروع المعاهدة ومعالجة موضوع على صلة بثلاثة مجالات: (1) في البلدان التي تغطيها، (2) الإلتزامات المتوقعة، و (3) مراقبة استيراد وتصدير الزئبق المتصل بتعدين الذهب بواسطة الحرفيين على نطاق صغير ASGM. فيما يتعلق بأي أطراف عليها الامتثال يعرض نص المشروع خيارين: كل الأطراف التي لديها ASGM أو تلك الأطراف التي لديها ASGM التي تفوق حجم معين من إنتاج الذهب. توصي ZMWG برفض عتبة الإنتاج، لأنه سيكون تحديا لبعض البلدان تحديد كميات الذهب المنتجة في إطار ASGM. علاوة على ذلك فقد تتغير مستويات الإنتاج بدرجة كبيرة مع مرور الوقت حتى عند الأطراف ذات النشاط المحدود حاليا التي يجب أن تكون قد وضعت برامج يمكن تنفيذها وتوسيع نطاقها حسب المتغيرات على الأرض.

حسب طبيعة الإلتزامات، توصي ZMWG بالنص الذي يتناول كل من قطاع ASGM واستخدام الزئبق في هذا القطاع. بالنسبة لاستخدام الزئبق سيكون محدود جدا نظرا لتعقيد المشكلة. بشأن خطة التنمية، فإننا نجد أن البديل 1 يكرر الإلتزامات القائمة بموجب المعاهدة، وبالتالي يفضل البديل 2 الأكثر وضوحا وبساطة. وبالمثل، فإننا نؤيد الخيار الثاني المتعلق

بالتعاون الدولي نظرا لأنه يتناول بالتفصيل الأنشطة الممكنة في هذا المجال، وكذلك البديل 2 والعناصر المرتبطة به من الخطة المعروضة في الملحق E كونه الأكثر وضوحا وكامالا.

فيما يتعلق بقضية تجارة الزئبق المرتبطة ب ASGM، تؤيد ZMWG نص المعاهدة الذي يقول بإعفاء الاستخدام المسموح به (وقت محدد، كمية محدودة - أنظر أعلاه) لتصدير أو استيراد الزئبق ل ASGM بما يتفق مع البديل 2). ربما بعض الدول التي تتمتع بفوائض ضخمة في إنتاج الذهب مع استخدام الزئبق لن تكون قادرة على الامتثال فورا مع متطلبات المعاهدة أو سوف تحتاج إلى وقت للحد من الطلب حتى تصبح كل حاجاتها إلى الزئبق متوفرة محليا. يجب أن تعدل عملية الإعفاء في المادة 8 لتوفير الإعفاءات وفق المادة 9. توصي ZMWG بإزالة ASGM من المرفق د (قائمة العمليات الصناعية) حيث من الأفضل ترك ASGM لوضع مادة منفصلة.

الإبعاثات (المادتان 10 و 11)

يتم عرض خياران، واحد ترك المواد 10 (الهواء) و 11 (أوساط أخرى)، بشكل منفصل في الخيار 1، وواحد يجمع بينهما في الخيار 2. بصرف النظر عن هذا الاختلاف، الخياران يتشابهان إلى حد كبير، بحيث يتم عرض القضايا الهامة والجوهرية بين قوسين داخل النص في كلا الخيارين.

تتضمن القضايا الرئيسية التي أثارها النص الوارد بين قوسين ما إذا كانت متطلبات التقنيات الفضلى المتاحة BAT إلزامية للمؤسسات الجديدة و/أو القائمة، وطول فترة السماح التي ستعطي للمؤسسات كي تمتثل سواء كانت التقنيات الفضلى المتاحة أو ستشمل قيما حدية للإبعاثات، أو أنه إذا كان سيتم توفير التقنيات الفضلى المتاحة مجانا.

توصي ZMWG باعتماد نص المعاهدة حيث تخضع المنشآت الجديدة والقائمة للالتزام بالتقنيات الفضلى المتاحة والامتثال الإلزامي في أقرب وقت ممكن، وبالتالي تعارض أي نص بين قوسين من شأنه أن يضعف هذه الولاية. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد ZMWG إدراج العتبات والقيم الحدية وتخفيض المقاييس كجزء من واجب الرقابة الإلزامية. تبعا لذلك، فإننا نوصي بإدراج معظم النص الموضوع بين قوسين في الفقرة 4 من الخيار 1 لتنفيذ تدابير التقنيات الفضلى المتاحة وأفضل الممارسات البيئية BAT/BEP ولكننا نعارض اللغة التي تتطلب أن يتم تزويد التقنيات الفضلى المتاحة "مجانا" لأحد كأنها حبة سم.

بشأن فئات المصادر ذات الأولوية في المرفقات، تعارض ZMWG إدراج ASGM في هذه الأحكام، لأن ASGM يخضع لنظام رقابة منفصل بموجب المادة 9. ونؤيد إدراج فئات إضافية لمصدر الهواء.

عموما، تدعم ZMWG النهج الذي يستهدف مصادر التلوث الكبيرة لجميع الأوساط، وإعداد مباديء توجيهية للتقنيات الفضلى المتاحة التي تعالج جميع الأوساط ذات الصلة لفئات المصادر المستهدفة. إذا تم الجمع بين المادتين، ينبغي مراجعة جميع التعاريف المتعلقة بالأوساط وإدخال

التغييرات الضرورية التي تضمن اتباع نهج تعدد الأوساط وأن تتناول كل اشكال ومصادر الزئبق بطريقة مناسبة.

التخزين (المادة 12)

القضايا الأساسية بموجب المادة 12 هي: (1) أي زئبق مغطى بموجب مادة التخزين، (2) وضع مبادئ توجيهية للتخزين و (3) التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي.

بشأن أي زئبق مغطى بموجب المادة 12، يفضل أوسع تغطية، وخصوصا إدراج الزئبق الذي يقع خارج تصنيف اتفاقية بازل. وهكذا توصي ZMWG باستخدام البديل 1 من الفقرة 1 كأساس لمزيد من المناقشة.

تعارض ZMWG اللغة التي تؤجل وضع مبادئ توجيهية للتخزين لاتفاقية بازل، ويرجع ذلك جزئيا لأن ولاية اتفاقية بازل القضائية محدودة في هذا المجال، لهذا السبب توصي ZMWG بفرض الخيار 2 من هذه المادة. وتعتقد ZMWG أيضا أن وضع ملحق لهذه المبادئ التوجيهية غير قابل للتطبيق، نظرا لطولها وتعقيدها.

فيما يتعلق بمسائل التنسيق والتعاون، تدعم ZMWG مساعدة الأمانة لتسهيل التخطيط الإقليمي للتخزين، ولكنها تعارض اللغة التي توحى بأن على كل طرف أو كل إقليم أن يضع منشأة للتخزين لأن ذلك سابق لأوانه ولا لزوم له.

النفائات (المادة 13)

يحتوي نص مشروع المعاهدة على العديد من البدائل، ويحتوي على بدائل بين قوسين، وذلك لغرض التبسيط، تقدم ZMWG توصياتها بشأن النفائات على أربع قضايا رئيسية وهي: (1) النطاق، (2) الحركة العابرة للحدود، (3) العلاقة مع اتفاقية بازل، و (4) التقليل من النفائات.

بخصوص النطاق، هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح في هذه المادة فيما يتعلق بكيف يتم شمول النفائات من مصادر الانبعاثات تحت المادتين 10 و 11 وكيف سيتم التعامل معها بموجب المعاهدة، بحيث لا يكون هناك فجوة في التغطية بين وثائق التقنيات الفضلى المتاحة الموضوعة بموجب المادتين 10 و 11، والمبادئ التوجيهية عن النفائات الموضوعة بموجب المادة 13.

تؤيد ZMWG النص الوارد في البديل 1، الفقرة (1) (ج) بشأن حركة نفائات الزئبق عبر الحدود، وحصر هذه الحركة فيما بين البلدان المتقدمة، أو من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة بعد أن يكون طرف التصدير قد تلقى موافقة خطية من الدولة المستوردة والتثبت من أن الدولة المستوردة لديها مرافق للتخلص السليم بيئيا.

تعارض ZMWG النص الوارد في المادة 13 حول تأجيل وضع السياسات أو وضع المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل. تعتقد ZMWG أن النص الذي يشجع التنسيق والتعاون بين الاتفاقيتين هو النهج الأفضل، لأن معاهدة الزئبق ينبغي أن تحتفظ بالسلطة الأولية لوضع سياسة إدارة النفائات وضمان الاتساق بين أحكام النفائات في المعاهدة والجوانب الأخرى للمعاهدة.

تحتوي الفقرة 3 على نص ضعيف نسبيا فيما يتعلق بالحاجة إلى تقليل توليد النفايات. توصي ZMWG بتعزيز هذا الحكم عن طريق الطلب إلى مؤتمر الأطراف أن يضع أهداف متسلسلة زمنيا لتقليل نفايات الزئبق، مع الأخذ بعين الاعتبار عملية التخلص التدريجي من الزئبق في المنتجات والعمليات المنشأة بموجب المادتين 6 و7.

المواقع الملوثة (المادة 14)

تعرض هذه المادة خيارين شاملين، الخيار 1 ويحتوي على نص بين قوسين من شأنه أن يغير نطاق الولاية جذريا. والفرق الرئيسي في النص الموضوع بين قوسين هو فيما إذا كانت الأطراف "ستعالج" أو "ستسعى لإصلاح" المواقع الملوثة، الأول يخلق واجبا ملزما لإصلاح المواقع الملوثة أما الأخير يجعل ذلك أمرا اختياريا. وهناك أيضا نص مماثل بين قوسين ما إذا كانت الأطراف "قد" (تقديريا) أو "يجب" (الزاميا) أن تتعاون. يتضمن الخيار 1 أيضا أحكاما عن تطوير أفضل تقنيات المعالجة، التي تساعد البلدان التي تضع برامج لمعالجة المواقع الملوثة.

الخيار 2 هو بسيط يعرض حكما بجملتين، عموما يشجع الحكومات على وضع استراتيجيات لتحديد المواقع الملوثة، وعلاج المواقع بطريقة سليمة بيئيا، ولكنه لا يتطلب أي شيء.

توصي ZMWG بإزالة الخيار 2 لمزيد من الدراسة لأنه لا يستجيب لاحتياجات الأطراف أو ضحايا المواقع الملوثة، وبخاصة في البلدان النامية.

كما تمت الإشارة أعلاه، ضمن الخيار 1، هناك تفاوت كبير في وجهات النظر بشأن طبيعة الإلتزامات المناسبة حيال المواقع الملوثة. كونه وسيلة للمضي قدما، توصي ZMWG بوضع متطلبات مسح إلزامي و توصيف المواقع بحيث يحصل الأطراف على المعلومات الأساسية الضرورية اللازمة لتحديد المواقع ذات الأولوية والحالات الطارئة.

فيما يتعلق بوضع المبادئ التوجيهية بموجب الخيار 1، في الفقرة 3 (ج)، يجب إزالة النص بين قوسين المتعلق بمصطلح "حيثما كان ذلك ممكنا"، إذا كانت لجنة التفاوض الدولية تريد حقا أن تعالج المبادئ التوجيهية مخاوف الضحايا.

ينبغي أن يضاف نص إلى الفقرة 3 لتشجيع الملوثين على دفع تكاليف المعالجة والتعويض الملائم على الضحايا، وخاصة، لغة تسعى لوضع توجيهات بشأن توزيع المسؤولية المالية لمعالجة المواقع الملوثة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع المبادئ التوجيهية التي تغطي الإدارة الآمنة للنفايات الناتجة عن معالجة المواقع الملوثة، ويجب أن تتطلب النصوص ذات الصلة الإدارة الآمنة لنفايات المعالجة وفقا للمادة 13. وأخيرا يجب أن يكفل النص إبلاغ السكان المحليين حول توصيفات الموقع والمخاطر التي يواجهونها.

المساعدة المالية والتقنية (المادتان 15 و16)

قبل تناول مشروع نص المعاهدة، تود ZMWG أن تذكر الوفود بشأن الحاجة إلى المساعدة المؤقتة قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ. سوف يكون هناك حاجة إلى أموال للبدء بأعمال التخطيط والتنفيذ، ولا سيما في مجالات مثل ASGM. سوف يكون هذا العمل حاسماً في تحديد مدى سرعة التأثير الإيجابي لتدابير مراقبة الزئبق على الملامح العالمية للعرض والطلب والانبعاثات.

بديلان اثنان تعرضهما المادة 15 متعلقان بالموارد والآليات المالية. الخيار 1 (مع نص بديل مختلف)، يشجع البلدان المتقدمة على دعم البلدان النامية لتحقيق هدف هذه المعاهدة، مع الاعتراف بأن بعض البلدان النامية سوف تحتاج إلى بناء القدرات ومساعدة تقنية (كافية) مرتبطة بالامتثال و(الإبلاغ) باستخدام آلية تعمل ويتم رصدها تحت سلطة مؤتمر الأطراف. لا تزال طبيعة هذا الصندوق غير محددة بعد، على الرغم من الفقرتين 4 و5 تحتويان على بعض البدائل مع خيارات لكيف يمكن مراجعة الصندوق في المستقبل لضمان نجاعته.

ينص الخيار 2 على إنشاء " صندوق الزئبق القائم بذاته ومتعدد الأطراف " لتوفير التعاون المالي والتقني/ نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة الأطراف والبلدان النامية بحيث يمكن أن تطبق هذه الأطراف تدابير الرقابة المنصوص عليها في هذه المعاهدة. يجب أن تغطي مساهمات من البلدان الأطراف المتقدمة وغيرها من الجهات المانحة جميع التكاليف التي تتكبدها البلدان النامية الأطراف لتمكينها من الامتثال لتدابير الرقابة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. يتم عرض أنشطة لإدارة ومراقبة الزئبق من قبل اللجنة التنفيذية التي ينشؤها مؤتمر الأطراف.

عموماً، توصي ZMWG باعتماد نص يتسق مع البنية التالية:

- يجب أن تشتمل الآلية المالية على صندوق مخصص لضمان توافر موارد كافية لتيسير الامتثال وتثبيط عدم الامتثال.
- يجب على الآلية أن تعمل تحت سلطة وتوجيه مؤتمر الأطراف، الذي سوف يضمن تخصيص الموارد بالاتساق مع أولويات مؤتمر الأطراف، ويتم تخصيص الموارد من خلال عملية شفافة لمختلف مراحل صنع القرار وتمثيل الأطراف.
- يجب على آلية الدعم المالي أن تعين وتعمل لتسهيل الامتثال وتثبيط عدم الامتثال لالتزامات هذه المعاهدة.
- يجب أن يقوم الهيكل الإداري للصندوق المخصص بتوفير تمثيل الدول النامية ويضمن الشفافية التشغيلية.
- على كل طرف أن يدرج في تقاريره المقدمة عملاً بأحكام المادة 22 (التقارير) معلومات توضح كيف نفذت أحكام هذه المادة.
- يتجلى مبدأ الملوث يدفع في كيفية استخدام هذه الآلية.

من ناحية أخرى، توصي ZMWG برفض لغة مشروع النص الذي يجعل "وحدة" الامتثال تحت المساعدة المالية، ولا سيما حيث يمكن للقطاع الخاص بل يجب عليه تحمل هذه المسؤولية. يظهر هذا النوع من اللغة في أشكال وأماكن عديدة في النص المقترح.

فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية في المادة 16، تؤيد ZMWG الخيار 1 الفقرة 1 (بما في ذلك اللغة بين قوسين حول المنظمات غير الحكومية)، وتعارض 1 مكرر والخيار 3 باعتبارها حبوب سامة (أي التي تطالب الدول المتقدمة على توفير التكنولوجيا "مجانياً")، وتعارض اللغة عن الشراكة في المعاهدة نفسها (باعتبارها لا لزوم لها حيث يجب أن يعمل بها المؤتمر على أي حال، بل إن هذا النوع من اللغة قد يشجع أحكام غير ملزمة لتدابير الرقابة).

التوعية والبحوث والرصد والاتصالات والمعلومات (المواد 18 – 23)

في المادة 18، إن مصطلح "قابل للحياة اجتماعياً" في الفقرة 1 (ج) هو غامض وغير متسق مع الحاجة إلى تبادل المعلومات، ولذا يجب حذفه. وينبغي رفض الاقتراح الداعي إلى نقل الفقرة 3 إلى المادة 4 (التجارة الدولية) لأنها قد تحصر دور السلطة الوطنية المعنية بتبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة فقط. في الفقرة 4، نظراً لأهمية مساهمة المنظمات غير الحكومية التي تقوم بها والتي سوف تبذلها في المستقبل لتطوير وتنفيذ المعاهدة، توصي ZMWG بقوة إشراك المنظمات غير الحكومية في تبادل المعلومات.

في المادة 19، تؤيد ZMWG إدراج النص الوارد بين قوسين في الفقرتين (أ) و(ب) لضمان توفير المعلومات ذات الصلة للجمهور، وذلك لفهم المخاطر الناجمة عن التعرض للزئبق وخطط الدولة الطرف للحد من هذه المخاطر.

في المادة 20، تؤيد ZMWG إدراج النص الوارد بين قوسين لتسهيل عملية جمع البيانات في إطار المعاهدة.

في المادة 22، يتم عرض خيارين لتقديم التقارير. تعارض ZMWG الخيار 2 لأنه يخلط/ويطيل/ ويؤخر عملية إعداد التقارير ومتابعة تنفيذها من خلال توفير محتمل ل"تنازلات" امتثال يعلنها أي طرف لنفسه. توصي ZMWG باستخدام الخيار 1 كأساس لمتابعة المناقشة.

في المادة 23، تؤيد ZMWG إدراج النص الوارد بين قوسين في الفقرة 2 كجزء من تقييم فعالية المعاهدة.

التحفظات (المادة 33)

تعارض ZMWG بشدة قدرة الأطراف على إبداء تحفظات على هذه المعاهدة. يجب أن تلتزم جميع الأطراف بجميع أحكام الاتفاقية من أجل أن تعمل بشكل فعال وتحقق النتائج المرجوة. تشير إلى أن اتفاقية استوكهولم لا تنص على تحفظات.

مجموعة العمل من أجل التخلص من الزئبق (ZMWG) هي تحالف دولي يضم أكثر من 90 منظمة غير حكومية بيئية وصحية وذات منفعة عامة من 45 بلداً من مختلف أنحاء

العالم، تشكلت في العام 2005 من قبل المكتب الأوروبي للبيئة ومشروع سياسات الزئبق. تناضل ZMWG من أجل التخلص الكامل من عرض وطلب وانبعاثات الزئبق من كل المصادر البشرية، بهدف الحد من الزئبق في البيئة العالمية إلى أدنى حد ممكن. مهمتنا هي مناصرة ودعم اعتماد وتنفيذ صك ملزم قانونا ويتضمن التزامات إلزامية للقضاء على عرض الزئبق في التجارة العالمية ، كلما كان ذلك ممكنا، أو الحد منه ، والحد من الطلب العالمي على الزئبق وإطلاقات الزئبق من مصادر بشرية إلى البيئة، وتعرض الإنسان والحياة البرية للزئبق. www.zeromercury.org

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:

Elena Lymberidi-Settimo, Project Coordinator 'Zero Mercury Campaign', European Environmental Bureau/ZMWG, elena.lymberidi@eeb.org, T: +322 2 891301, www.zeromercury.org, www.eeb.org